

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٧٩٩ لسنة ٢٠٠٣

باعتبار مشروع إقامة تجهيزات نهاية خط الغاز البري العريش / طابا
وبداية خط الغاز البحري طابا / العقبة من أعمال المنفعة العامة
والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق
السياحية واستغلالها ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة

بأملك الدولة الخاصة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بالتفويض

فى بعض الاختصاصات ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر مسن أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة تجهيزات خط الغاز البري
العريش / طابا وبداية خط الغاز البحري طابا / العقبة ، وذلك بغرض تصدير الغاز
الطبيعى للأردن ومنه للدول العربية .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه فى المادة السابقة والموضع مساحتها وموقعها وحدودها بالمذكرة والرسومات التخطيطية الإجمالية والمذكرة المرفقة على النحو التالى :

الحد البحرى : أرض مخصصة لشركة سانت كلير وهو خط عمودى على محور الطريق الرئيسى شرم الشيخ - طابا من نقطة تلاقى محور الطريق الرئيسى مع محور الطريق الغربى المؤدى إلى ميناء نوبع .

الحد الشرقى : خط التقاء اليابس بمياه الخليج .

الحد القبلى : أرض مخصصة لشركة غاز الشرق خط عمودى على محور الطريق الرئيسى شرم الشيخ - طابا من نقطة تلاقى محور الطريق الرئيسى مع محور الطريق الفرعى المؤدى إلى ميناء نوبع .

الحد الغربى : خط موازى لمحور الطريق الرئيسى شرم الشيخ - طابا .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ١٧ مايو سنة ٢٠٠٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٩٩ لسنة ٢٠٠٣

بتقرير المنفعة العامة والاستيلاء على عقار

لمشروع خط الغاز لتصدير الغاز الطبيعي للأردن

وبعض الدول العربية

- ١ - صدر قرار السيد وزير السياحة بتخصيص قطعة أرض بقطاع طابا / ساحل خليج العقبة مساحتها ٤٧ ألف متر مربع تقريبا وبقيمتها الدفترية لشركة غاز الشرق (مملوكة للدولة) لاستخدامها في إقامة تجهيزات نهاية خط الغاز البري العريش / طابا وبداية خط الغاز البحري طابا / العقبة لمشروع تصدير الغاز الطبيعي المصري للأردن ومنه للدول العربية ، وذلك باعتبار المشروع من المشروعات القومية .
- ٢ - أوضحت نتائج المسح البحري الذي تم في يونيو وديسمبر ٢٠٠٢ لتحديد مسار خط الغاز البحري بصفة نهائية عدم كفاية المساحة التي تم تخصيصها لتلبية متطلبات الأعمال الإنشائية والتجهيزات الفنية للموقع .
- ٣ - بناء على ما سبق قامت شركة غاز الشرق بمخاطبة السيد وزير السياحة لزيادة مساحة الأرض - حتى يمكنها استكمال الأعمال الضرورية للمشروع - وذلك بطلب تخصيص قطعة الأرض المجاورة للقطعة المخصصة لشركة غاز الشرق .
- ٤ - ونظراً لما ثار حول قطعة الأرض المجاورة من منازعات بشأن ملكيتها ، وأخذاً في الاعتبار أن مشروع خط الغاز المشار إليه من المشروعات القومية ذات الأهمية الاقتصادية والسياسية لمصر وللمنطقة العربية ، فقد أعد مشروع القرار المرفق الذي من شأنه أن يحتفظ للدولة بحقوقها في قطعة الأرض محل القرار ، كما يحفظ للغير حقه فيها إذا انتهت المنازعات إلى تقرير أحقيتهم في هذه الأرض ، بحيث يتم تعويضهم عنها وفقاً لأحكام القانون .

والأمر معروض C

رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء

مستشار / محمد يسرى زين العابدين